UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

بيان صحفي

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة، أو المسموعة، أو المرئية، أو الإلكترونية قبل

4 أكتوبر/ تشرين أول 2023، الساعة 10/00 بتوقيت غرينتش

(الساعة 6:00 بتوقيت نيويورك، والساعة 12:00 بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2023/018*
Original: English

رغم توقعات "الهبوط الناعم" للاقتصاد الأمريكي، الأونكتاد يحذر من تعثر وتباين النمو العالمي

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من 3% في عام 2022 إلى 2.4% في عام 2023 مع وجود علامات قليلة على حدوث انتعاش في العام المقبل. هناك حاجة إلى إصلاحات مؤسسية للهيكل المالي العالمي، وسياسات أكثر عملية لمعالجة التضخم وعدم المساواة والديون السيادية، فضلا عن رقابة أقوى على الأسواق الرئيسية.

جنيف، 4 أكتوبر 2023 - حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من تباطؤ الاقتصاد العالمي، حيث يتباطأ النمو في معظم المناطق مقارنة بالعام الماضي، ولم يخالف هذا الاتجاه سوى عدد قليل من البلدان.

الأونكتاد، في **تقريره حول التجارة والتنمية لعام 2023**، يدعو إلى تغيير في اتجاه السياسة، بما في ذلك سياسات البنوك المركزية الرئيسية، وان تصحب ذلك الإصلاحات المؤسسية التي وُعِد بها خلال أزمة كوفيد-19 لتجنب فقدان عقد من الزمان.

قالت الأمينة العامة للأونكتاد، ريبيكا غرينسبان: "لحماية الاقتصاد العالمي من الأزمات النظامية المستقبلية، يجب علينا تجنب أخطاء سياسات الماضي واعتماد جدول أعمال إصلاح إيجابي."

"نحتاج إلى مزيج متوازن من السياسات المالية والنقدية وسياسات جانب العرض لتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز الاستثمار الإنتاجي، وخلق وظائف أفضل. يجب أن تتعامل اللوائح التنظيمية مع التفاوتات العميقة في نظام التجارة والمالية الدوليين."

*** Contacts**: UNCTAD Communications and Information Unit, Catherine Huissoud, +41 22 917 5549, +41 79 502 43 11, catherine.huissoud@unctad.org or unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press

To receive our press material, please register at: http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx.

الاختلاف وسط تباطؤ النمو

مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، دول مختارة، الربع الأول من عام 2018 إلى الربع الثاني من عام 2023
(الأرقام القياسية، الربع الثالث 2019 = 100)

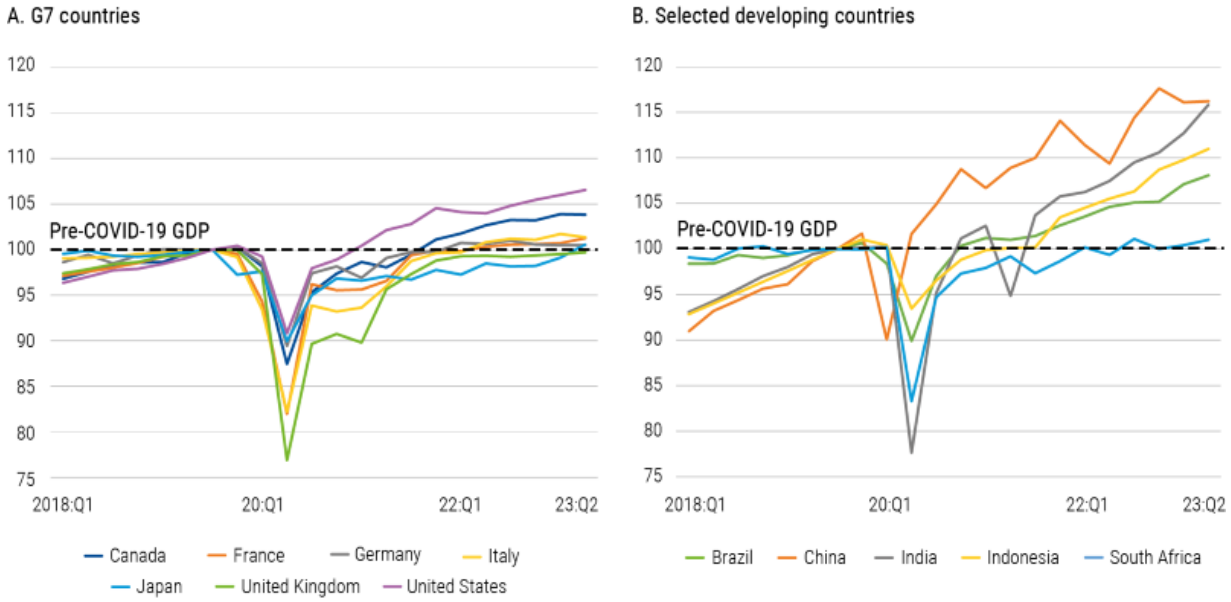

يقف الاقتصاد العالمي عند مفترق طرق، حيث تلقي مسارات النمو المتباينة واتساع فجوة عدم المساواة وتزايد تركيز السوق وتزايد أعباء الديون بظلالها على مستقبله. ويسلط **تقرير التجارة والتنمية لعام 2023** الضوء على هذه القضايا المهمة ويؤكد على الحاجة الملحة لمعالجتها.

على الصعيد العالمي، يتسم التعافي بعد الجائحة بالتباين. وفي حين أظهرت بعض الاقتصادات، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين والبرازيل والمكسيك والهند وروسيا، مرونة في عام 2023، فإن اقتصادات أخرى تواجه تحديات هائلة. وفي سياق تباطؤ النمو وغياب تنسيق السياسات، يثير هذا التباين المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي.

إعادة البناء بشكل أضعف ومنفصل: (متوسط النمو السنوي)

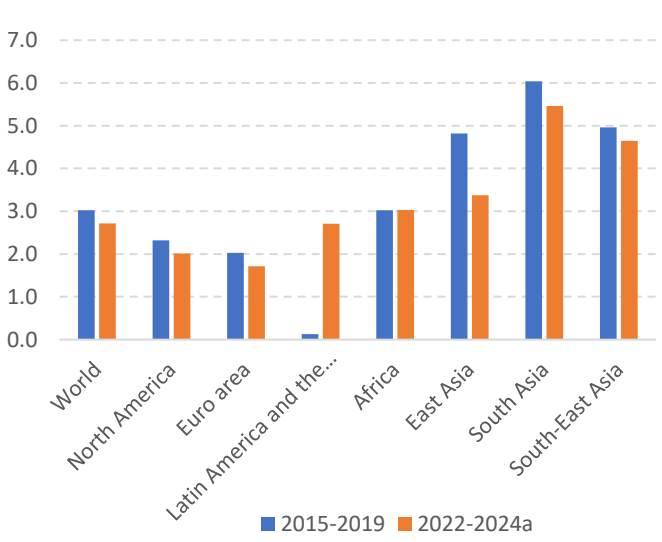

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، فقد أربك اقتصاد الولايات المتحدة المزيد من التوقعات السلبية، حيث شهد تباطؤا اقتصاديا محدودا حتى الآن، مع تراجع الضغوط التضخمية، وذلك بفضل الإنفاق الاستهلاكي القوي، وتجنب التقشف المالي والتدخل النقدي النشط لوقف العدوى المالية في بداية العام. ومع ذلك، يحذر التقرير من استمرار المخاوف الاستثمارية، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة.

أوروبا على حافة الركود، وتكافح مع التشديد السريع للسياسة النقدية والرياح الاقتصادية القوية المعاكسة، مع تباطؤ الاقتصادات الكبرى وانكماش ألمانيا بالفعل. إن ركود الأجور الحقيقية أو انخفاضها في جميع أنحاء القارة، بالإضافة إلى التقشف المالي، يؤدي إلى تراجع النمو.

وعلى الرغم من أن الصين أظهرت علامات تعافي مقارنة بالعام الماضي، إلا أنها تواجه ضعف الطلب الاستهلاكي المحلي والاستثمار الخاص. ومع ذلك، تتمتع الصين بحيز أكبر في مجال السياسة المالية مقارنة بالاقتصادات الكبيرة الأخرى لمعالجة هذه التحديات.

تزايد عدم المساواة وضعف النمو

يشكل التباين في الأداء الاقتصادي تحديا كبيرا، حيث تعاني البلدان النامية بشكل غير متناسب، بما في ذلك آثار تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة. وتهدد فجوة الثروة الآخذة الاتساع بتقويض التعافي الاقتصادي الهش وتطلعات الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

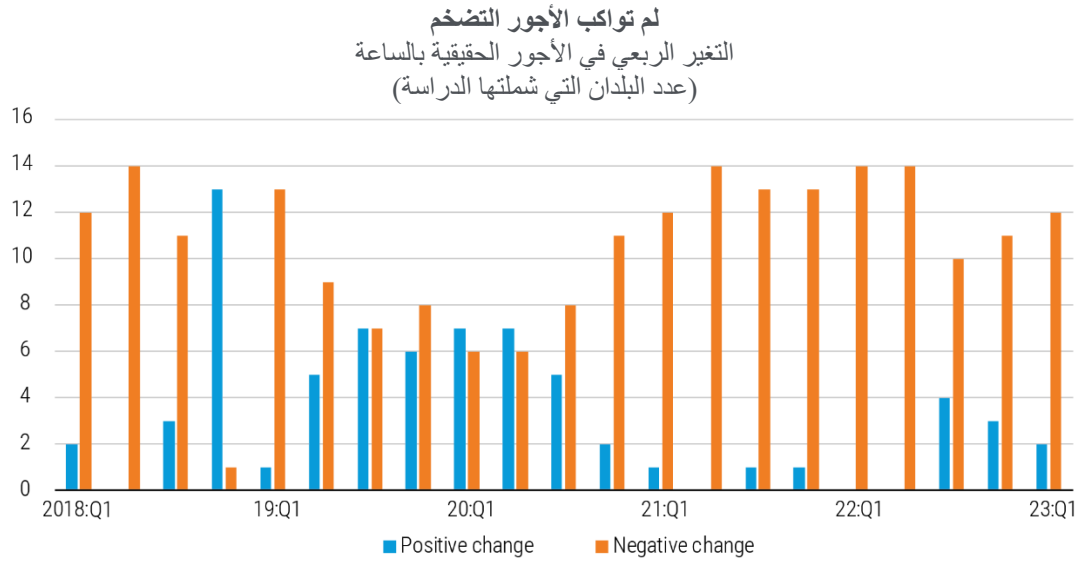

وتظل أعباء الديون، التي تمثل الثقل الصامت الذي تتحمله العديد من البلدان النامية، مصدر قلق كبير. وقد اجتمعت أسعار الفائدة المرتفعة، وضعف العملات، وتباطؤ نمو الصادرات، لتضغط على الحيز المالي لتلبية الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي أدى إلى تحويل أعباء خدمة الديون المتزايدة إلى أزمة تنمية تتكشف فصولها.

تطور الديون الخارجية المضمونة في البلدان النامية 2010-2021 (الزيادة كنسبة مئوية)

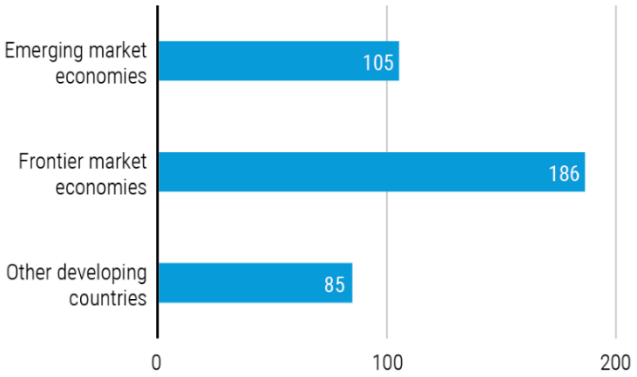

وكانت "الاقتصادات الحدودية" ذات الدخل المنخفض أو المتوسط الأدنى هي الأكثر تضررا. على مدار العقد الماضي، تضاعفت الديون الخارجية العامة والديون المضمونة من القطاع العام في هذه الاقتصادات ثلاث مرات، مما أدى إلى إجهاد الموارد المالية العامة وتحويل الموارد بعيدا عن أهداف التنمية المستدامة المهمة. وقد عززت هذا الاتجاه الصدمات المتفاقمة الناجمة عن الجائحة وتغير المناخ. ونتيجة لذلك، ارتفعت خدمة ديون هذه البلدان مما يقارب 6% إلى 16% من الإيرادات الحكومية في العقد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية. إن ما يقارب ثلث الاقتصادات الحدودية تقف على حافة ضائقة ديون.

ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة لمنع المزيد من البلدان من الوصول إلى حافة الضائقة المالية، والأسوأ من ذلك، الانزلاق إلى العجز عن السداد.

دعوة إلى مزيج سياسات أكثر توازناً

ولمعالجة هذه التحديات المتعددة الأوجه، يدعو **تقرير التجارة والتنمية لعام 2023** الصادر عن الأونكتاد إلى مزيج أكثر توازنا من السياسات المالية والنقدية وتدابير جانب العرض. وهناك حاجة إلى التنسيق بين السلطات الوطنية وفوق الوطنية لإدارة الضغوط التضخمية وضمان استقرار الأسعار، وتعزيز بيئة مواتية للنمو الذي يقوده الاستثمار، وتنفيذ تدابير للحد من التفاوت في الدخل، وتحسين الأجور الحقيقية، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.

إن ضمان الاستدامة المالية الطويلة الأجل أمر أساسي، ولابد من توسيع دور البنوك المركزية إلى ما هو أبعد من استهداف التضخم ليشمل تركيزاً أوسع على الاستدامة الاقتصادية الطويلة الأجل.

إن ارتفاع الديون يتطلب حلولاً عاجلة متعددة الأطراف وآلية لإعادة هيكلة الديون السيادية

إن معالجة قضية الديون لأمر بالغ الأهمية، لأن أعباء الديون تثقل كاهل عدد كبير للغاية من البلدان النامية، بسبب مزيج من ارتفاع أسعار الفائدة، وضعف العملات، وثقل الشروط. ويدعو الأونكتاد إلى إجراء إصلاحات هادفة لقواعد وممارسات الهيكل المالي الدولي، وتقديم حلول منصفة وفي الوقت المناسب لإدارة أزمات الديون. والهدف هو ضمان ألا تؤدي هذه الأزمات إلى انتكاس التقدم والتنمية.

أسواق أكثر شفافية وتنظيمًا من أجل نظام تجاري عالمي أكثر عدالة

وقد زاد تركيز السوق في القطاعات الرئيسية، مثل تجارة السلع الزراعية، منذ عام 2020، مما أدى إلى تعميق عدم التناسق بين أرباح الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى وانخفاض حصة العمالة على مستوى العالم. وفي صناعة تجارة المواد الغذائية، تعزز أنماط التربح الحاجة إلى توسيع نطاق الرقابة المالية النظامية والنظر في سلوك مجموعة الشركات في إطار الهيكل المالي العالمي.

ترتفع أرباح شركات الأغذية "ABCD" خلال فترات تقلب الأسعار

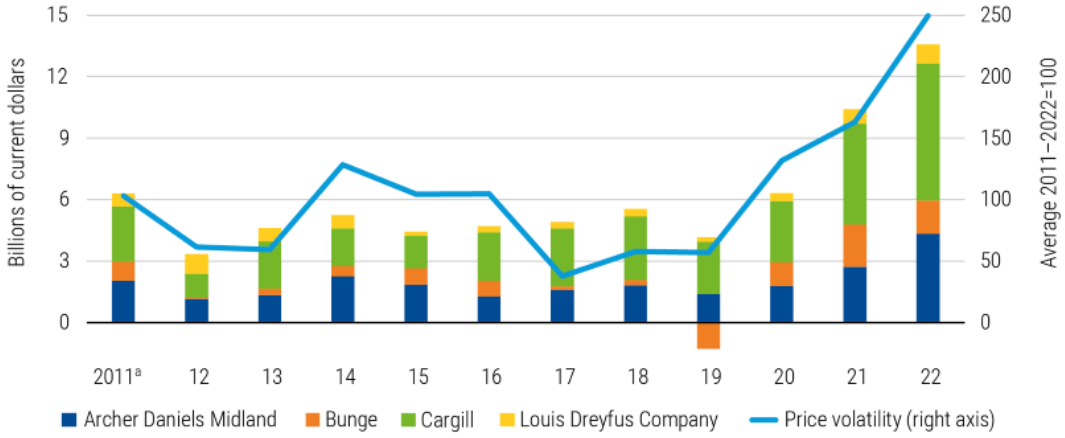

وللتغلب على هذا المشهد الاقتصادي المعقد، يحث الأونكتاد صناع السياسات على النظر في هذه التوصيات، وتمهيد الطريق نحو اقتصاد عالمي يتميز بالمرونة والقدرة علي التعافي والشمول والاستقرار المالي، لضمان أن تعمل التجارة العالمية لصالح الجميع.

نبذة عن الأونكتاد

الأونكتاد هو منظمة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية. وهو هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964.

الأونكتاد جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة والتي يبلغ عدد أعضائها 195 دولة، وهو أحد أكبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. يدعم الأونكتاد الدول النامية بهدف الوصول إلى فوائد الاقتصاد المعولم بشكل أكثر عدالة وفعالية.

يقدم الأونكتاد التحليل الاقتصادي والتجاري، وييسر بناء توافق الآراء، ويقدم الدعم التقني لمساعدة الدول النامية على استخدام التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.

*** ** ***